الأمم المتحدة

A/77/223

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 16 من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 198/76 المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". ويركز التقرير على التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية من أجل تعاف من الصدمات الاقتصادية التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يكون متسما بالقدرة على الصمود والاستدامة، وهو ما يكتسي أهمية بالنسبة للمناقشات المستقبلية في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

* A/77/150.

22-11649 (A) 170822 250822

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 198/76 إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية من أجل تعاف من الصدمات الاقتصادية التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يكون متسما بالقدرة على الصمود والاستدامة؛ وبناء على هذا الطلب، دعت الدول الأعضاء، في مشروع الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، الجمعية إلى النظر في ضرورة عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية (انظر E/FFDF/2022/L.1).

2 - لقد انتصف الطريق نحو الموعد المضروب لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وما زال العالم بعيدا عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر وأوجه عدم المساواة، وحدث في الوقت نفسه من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة في أفقر البلدان.

3 - وحتى دون أخذ ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي في الحسبان، كان من المتوقع أن يظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من بين خمسة بلدان نامية دون مستويات عام 2019 بحلول نهاية عام 2023. وقد ازداد الجوع والفقر على مستوى العالم. وتشير التوقعات إلى أن اجتماع تأثير الجائحة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي سيؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2022 بما عدده 75 إلى 95 مليون شخص مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة (انظر E/2022/55).

4 - وفي جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية، أدى الإنفاق المالي الواسع النطاق ذو الصلة بالجائحة و/أو انخفاض الإيرادات إلى دفع مستويات الدين العام إلى معدلات قياسية. وأصبح نحو 60 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو وصلت بالفعل إلى تلك الحالة. ومن شأن تأزم الأوضاع المالية العالمية أن يزيد من مخاطر المديونية الحرجة.

5 - غير أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كان متعثرا قبل حدوث هذه التطورات. فقد كان هناك تباطؤ في نمو التجارة الدولية، وكانت مخاطر الاقتصاد الكلي والديون آخذة في الارتفاع، وكانت المخاطر النظمية العالمية الناجمة عن عوامل غير اقتصادية (مثل تواتر وشدة الصدمات المتصلة بالمناخ) آخذة في الازدياد. وقد أثرت أزمة المناخ المتفاقمة بشكل غير متناسب على البلدان الضعيفة، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وظل تمويل التنمية المستدامة - العام والخاص والمحلي والدولي - غير كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - وتوفر نتائج المؤتمرات المعنية بتمويل التنمية (توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة، وخطة عمل أديس أبابا) إطارا للتصدي لهذه التحديات. وتستند هذه الاتفاقات إلى فرضية مفادها أن تمويل التنمية لا يتعلق فقط بكمية تدفقات التمويل؛ وإنما يتعلق بجودتها، وبالسياسات المحلية والدولية التي تسترشد بها. وقد أرسى توافق آراء مونتيري، الذي أطلق عملية تمويل التنمية في عام 2002، إطار تمويل التنمية الذي ما زال يوجه المناقشات الدولية بشأنه: وقوامه أن تتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن سياسات التمويل الوطنية تقوم بدور أساسي، وأن هذه الجهود الوطنية لا بد أن تدعمها

بيئة اقتصادية دولية مواتية. وقد اعتمد توافق الآراء بعد عامين من وضع الأهداف الإنمائية للألفية، وجسد الدروس المستفادة من أزمات الأسواق الناشئة في تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، بما في ذلك الأزمة المالية الآسيوية والتعثر العشوائي والمكلف في سداد الديون السيادية. ومنذ ذلك الحين، تزامنت عمليات المتابعة مع الأحداث العالمية الكبرى أو كانت بمثابة استجابة لها. وقد صدر إعلان الدوحة لعام 2008 بشأن تمويل التنمية خلال الأزمة المالية العالمية، في حين أن خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 استكملت الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية ودعمت تنفيذ وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7 - بيد أن الاتفاقات المتعلقة بتمويل التنمية لم تنجح في ضمان التمويل الكافي لتحقيق التنمية المستدامة. ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم الوفاء بالالتزامات، وضعف التنفيذ، وما تبقى من ثغرات أو عيوب في الهيكل الدولي. بيد أن عدم إحراز تقدم يرجع أيضا إلى تزايد المخاطر النظمية والتحولات الهائلة التي شهدتها الأسواق المالية منذ إبرام الاتفاقات. كما أتاح التغير التكنولوجي فرصا جديدة وأوجد تحديات. والواقع أن الهيكل المالي العالمي- أي ترتيبات الحوكمة التي ينبغي أن تحمي أداء النظام النقدي والمالي العالمي وتضمن توافق النظام مع الأهداف العالمية- لم يواكب هذا المشهد العالمي المتغير. وبالتالي، فإن تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في الهيكل المالي الحالي، ويتضمن مقترحات لإثراء هذه المناقشة.

8 - ويبحث هذا التقرير التقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 وأهداف التنمية المستدامة. ويحدد التحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك أثر التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، ويعرض مجالات للعمل من أجل تنفيذ الخطة والأهداف في العصر الجديد لتمويل التنمية المستدامة.

ثانيا - تحقيق الإنجازات في العصر الجديد لتمويل التنمية المستدامة

9 - منذ عام 2015، أحرز تقدم في مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وتشمل أوجه التقدم المحرز ما يلي: التقدم في مجال التعاون الضريبي الدولي وتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق وضع أطر تمويل وطنية متكاملة؛ والنمو في الاستثمار المستدام والتحسينات التي شهدتها الإقرارات المتصلة بالاستدامة على مستوى الشركات؛ وتزايد أثر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وشبكة المصارف الإنمائية العامة؛ وإدخال تحسينات على شفافية الديون، ومبادرة مجموعة الـ 20 لتعليق سداد خدمة الدين، وإطلاق الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين (الإطار المشترك)؛ وتوسيع شبكة الأمان المالي العالمية، بما في ذلك الإصدار التاريخي لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم القدرة على الصمود وتعزيز الاستدامة، وتنفيذ إصلاحات في اللوائح المصرفية، بما في ذلك الاعتراف بالعواقب غير المقصودة للشمول المالي، وزيادة إدماج المخاطر المناخية في تقييمات الاستقرار المالي؛ والنمو الهائل للخدمات المالية الرقمية والشمول المالي. بيد أن هذه الإنجازات لم تكن كافية للتصدي للتحديات العالمية المتزايدة. وتوقف التقدم أو تراجع في العديد من المجالات.

10 - ولم يتم الوفاء بالالتزامات أو لم تكن هذه الالتزامات كافية. وقد سلط الافتقار إلى القدرة على الصمود في أجزاء من الاقتصادات والمجتمعات، وهو ما بدا واضحا خلال الجائحة، الضوء على عدم كفاية الاستثمار في مختلف أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك لصالح أكثر من 4 بلايين شخص لا يزالون

لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، والفجوات الواضحة في التمويل في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والبنية التحتية المستدامة. ولا توجد حتى الآن آلية جامعة وشاملة كليا للتعاون الضريبي الدولي؛ ولم ترق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار الخاص في البنى التحتية إلى المستوى المطلوب؛ وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من الالتزامات؛ وظل النظام التجاري المتعدد الأطراف محفوفا بتحديات لم يسبق لها مثيل. وما زالت هناك تحديات طويلة الأمد تواجه حل أزمات الديون السيادية، على الرغم من التوصل إلى فهم مشترك بأن الهيكل ينطوي على ثغرات هائلة ويحتاج إلى إصلاح. والبلدان الأكثر احتياجا كثيرا ما تفتقر إلى إمكانية الحصول على السيولة في أوقات الأزمات، كما أن إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية لم يحرز تقدما كافيا، في ظل استمرار نقص تمثيل البلدان النامية.

11 - ويخلق المشهد الاقتصادي والتمويلي العالمي السريع التحول فرصا وتحديات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل التكنولوجيا الرقمية على تحويل النشاط الاقتصادي والأنظمة المالية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد. ومع ذلك، سلط تسارع وتيرة الرقمنة خلال الجائحة الضوء على أوجه انعدام المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها، وعمّق الفجوة الرقمية في الوقت نفسه. وفي ذات الوقت، فإن المخاطر النظمية المتزايدة (بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ وغيرها من المخاطر البيئية والاجتماعية والمالية) والروابط المتعاظمة بينها تستدعي إعادة النظر في النهج المتبعة حاليا في مجال التمويل المستدام.

12 - وأبرزت الجائحة أيضا مواطن الضعف الكامنة التي تراكمت في الاقتصاد العالمي على مدى عقود، بما في ذلك الأسواق المالية عالية الاستدانة وذات التوجه القصير الأجل، والتي غالبا ما تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي و/أو تديم أوجه عدم الإنصاف والتدهور البيئي.

13 - وبدون اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف على السواء للوفاء بالالتزامات القائمة وسد الفجوات المتبقية في تمويل التنمية، لن يتمكن العالم من التصدي بشكل كاف للأزمات المتعددة الأوجه التي تقوض آفاق التنمية المستدامة وتعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر.

ثالثا - مجالات العمل المندرجة في خطة عمل أديس أبابا

ألف - الموارد العامة المحلية

14 - يشكل التمويل المقدم من القطاع العام على الصعيد المحلي عنصرا أساسيا لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الإنصاف، والمساعدة على إدارة استقرار الاقتصاد الكلي. ونظرا للحاجة الملحة إلى إنقاذ جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز الموارد العامة المحلية ومواءمتها مع التنمية المستدامة.

15 - ومنذ عام 2015، زادت الإيرادات الضريبية، وأحرز تقدم كبير في التعاون الضريبي الدولي والشفافية. وقد زاد الدعم المقدم من المانحين لبناء القدرات المتصلة بتعبئة الإيرادات بأكثر من الضعف، تمشيا مع الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا. وفي حين دعمت الرقمنة تحصيل الضرائب في بعض المجالات، فقد جعلته أيضا أكثر صعوبة. كما أحرز تقدم أقل بشأن ضمان التعاون الضريبي الدولي الشامل الذي يأخذ في الاعتبار تفاوت الاحتياجات والقدرات بين البلدان النامية.

16 - وقبل جائحة كوفيد-19، كان ما يقرب من 60 في المائة من الدول الأعضاء قد زاد من تعبئة الإيرادات، مقاسة بنسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد 13 بلدا نموا كبيرا في هذا الصدد تجاوز 3 نقاط مئوية مقارنة بفترة السنوات الثلاث التي سبقت الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا. بيد أن الجائحة أعادت العديد من البلدان إلى الوراء. فبحلول عام 2020، سجل 28 بلدا خسائر تزيد على 3 نقاط مئوية (مقارنة بالفترة 2013-2015).

17 - أما نسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تقل عن 15 في المائة فإنها تعتبر على نطاق واسع غير كافية للاستثمار في السلع والخدمات العامة. ففي عالم ما بعد الجائحة، ما زال 76 بلدا دون هذه النقطة المرجعية غير الرسمية، بما في ذلك ثلثا البلدان الأفريقية و 60 في المائة من البلدان الآسيوية. ولا تزال هناك فجوات كبيرة بين تعبئة الإيرادات في أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة النمو، حيث يبلغ الحد الأوسط لنسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي 11,5 في المائة و 24,6 في المائة على التوالي. وفي حين أن النمو الاقتصادي لا غنى عنه كمحرك للإيرادات العامة، فإن تعبئة الإيرادات على نحو أكثر استدامة تتطلب بذل جهود بشأن السياسة الضريبية وإدارة الضرائب وفرضها. وينبغي الحرص على ضمان مواءمة السياسات الرامية إلى زيادة الإيرادات مع الجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة وتعزيز القدرة على الصمود وتمكين المرأة ودعم الاستدامة البيئية. ومع ذلك، ونظرا لإمكانية نقل الأرباح عبر الحدود، لا تستطيع البلدان معالجة تعبئة الإيرادات بمفردها. وهناك حاجة إلى التعاون الضريبي الدولي.

18 - وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء بزيادة التعاون الضريبي الدولي وشددت على أن "الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي ينبغي أن تكون عالمية من حيث نطاقها ونهجها". وفي حين أُحرز تقدم كبير في مجال التعاون الضريبي الدولي منذ عام 2015، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان عدم ترك أي بلد خلف الركب. وقد أدت الاتفاقات الرامية إلى توسيع نطاق التبادل الدولي للمعلومات الضريبية، بما في ذلك التبادل الآلي، في مجالي الحسابات المالية وأنشطة الشركات على السواء، إلى تحسين قدرة الإدارات الضريبية على كشف التهرب الضريبي عبر الحدود. وقد ازدادت العضوية في ترتيبات التعاون بمرور الوقت وتستضيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الغالبية العظمى منها ولكن حتى هذا المنتدى الذي يضم أكبر عدد من الأعضاء لا يزال يستثني من عضويته ما يقرب من 50 دولة. ولا يستفيد من التبادل الآلي للمعلومات، بأي شكل من الأشكال، سوى بلدين من أقل البلدان نموا.

19 - وقد أدت رقمنة الاقتصاد وعولمته إلى تفاقم التحديات التي يطرحها نقل أرباح الشركات. وينبغي تكييف المعايير الضريبية الدولية على نحو أفضل وفقا لظروف الأعمال التجارية الحديثة واحتياجات البلدان النامية وقدراتها، وتشمل هذه المعايير بصفة خاصة المعاهدات التي تحد من فرض الضرائب على مؤسسة بلد شريك لها وجود مادي ضئيل أو معدوم في البلد الذي يفرض الضريبة.

20 - وقد استضافت عدة منتديات دولية (بما في ذلك تلك التي عقدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) مناقشات حول كيفية مواكبة فرض الضرائب للرقمنة. ووافقت لجنة الأمم المتحدة للضرائب على قواعد تعاهدية ثنائية نموذجية للسماح بالحفاظ على حقوق فرض الضرائب المحلية على الخدمات الرقمية في المعاهدات الثنائية. وتعكف اللجنة على استكشاف سبل لإضفاء الطابع المتعدد الأطراف على هذه الأحكام (انظر E/2022/45/Add.1)، بحيث يمكن تطبيقها بوتيرة أسرع بين الشبكات القطرية المشمولة بالمعاهدات الثنائية القائمة، حيثما يتفق الشركاء المتفاوضون - وهو ما سيشكل التحدي الرئيسي. وقد أرسى الإطار الجامع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل

الوعاء الضريبي ونقل الأرباح إطارا سياسيا بهدف وضع معاهدة متعددة الأطراف تنص على ولايات قضائية تقع الأسواق في نطاقها لفرض ضرائب على جزء من أرباح أكبر الشركات المتعددة الجنسيات بغض النظر عن الوجود المادي. وقد تكون آثار ذلك على تعبئة الإيرادات محدودة وقد يواجه التنفيذ عقبات سياسية وتقنية وأخرى تتعلق بالقدرات.

21 - ويمكن أن يوفر الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة عائدات الفساد مزيدا من الموارد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء "[بمضاعفة] الجهود لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام 2030، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي". ومنذ عام 2015، تم استخدام الأدوات التكنولوجية للمساعدة في تحديد ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، على الرغم من أن بعضها، مثل الأصول المشفرة، يزيد من تسهيل هذه التدفقات.

22 - ولمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، تحتاج البلدان إلى ما يلي: بذل جهود جديدة لتنفيذ الالتزامات الدولية والمحلية القائمة، وتعزيز المعايير الدولية لسد الفجوات والتصدي للمخاطر الناشئة، وتحسين القدرة على الإنفاذ، وتحسين استخدام الأطر المؤسسية القائمة للتعاون، والابتكارات في مجال الحوكمة العالمية لضمان اتساق الجهود وتنسيقها. ويجب أن تكون الشفافية أساس هذه الجهود. ولبناء الثقة، يحتاج كل من السلطات الوطنية والجمهور إلى معلومات أكثر وأفضل. وينبغي عدم استبعاد البلدان النامية من آليات تبادل المعلومات بشأن الضرائب، على نحو ما جرى تأكيده في الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل ضمان إتاحة المعلومات للسلطات المختصة عن ملكية الشركات وغيرها من الوسائل القانونية خطوة أولى ضرورية، ولكن هناك حاجة أيضا إلى معايير أقوى بشأن ملكية الانتفاع. وفي نهاية المطاف، يتطلب تعزيز السلامة المالية نظما دولية متماسكة ومنسقة.

23 - ويلزم القيام بمزيد من العمل لضمان كفاءة الميزنة والإنفاق بما يتماشى تماما مع أولويات البلدان في مجال التنمية المستدامة. وتدعو خطة عمل أديس أبابا إلى مزيد من الشفافية، وتعزيز آليات الرقابة، وترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الناجعة (بما في ذلك عن طريق الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة). ويمكن أن ينهض صانعو السياسات بالعقد الاجتماعي وأن يعززوا الثقة في الحكومة بمزيد من الشفافية. ويمكن أن تساعد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على ضمان تمويل الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تمويلا كافيا. ومع تحرك البلدان نحو الحد من النفقات التبذيرية، من قبيل تلك التي لا تتماشى مع الأهداف المناخية، فإنها ستحتاج إلى التخفيف من أي آثار ارتدادية ناجمة عن التغيرات في السياسات. ويمكن أن يعزز استخدام مزيج من أدوات المالية العامة مثل الضرائب والإنفاق والحوافز (بما في ذلك تسعير انبعاثات الكربون) والتنظيم فعالية تحقيق أهداف السياسة العامة من قبيل التخفيف من آثار تغير المناخ.

24 - ونظرا للاحتياجات التمويلية الكبيرة المتعلقة بالتحول في مجال الطاقة والتنويع الاقتصادي والتحول الصناعي، يمكن أن تكون المصارف الإنمائية الوطنية ركيزة هامة للمالية العامة على الصعيد المحلي. ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية التي تدار بشكل جيد أن تساعد البلدان على وضع خيارات لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن ينبغي مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة بطريقة شاملة وأن يكون لديها أطر مناسبة لإدارة المخاطر والحوكمة.

25 - ولا بد من وضع ترتيبات أكثر فعالية للتمويل المستدام للحكومات دون الوطنية. وإلى جانب تعزيز بيئة التواصل اللازمة للانتقال بين المستويين الوطني ودون الوطني، قد ترغب البلدان في النظر في تعزيز قدرة السلطات دون الوطنية على زيادة الإيرادات من مصادرها الخاصة وتعزيز فرص الحصول على التمويل الطويل الأجل.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

26 - يشكل النشاط التجاري الخاص، فضلا عن الاستثمار، عاملا أساسيا لدعم النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، كما أن له أثارا على الأهداف الاجتماعية والبيئية، منها ما هو إيجابي مثل إيجاد فرص العمل اللائق ومنها ما هو سلبي مثل التلوث.

27 - ومنذ عام 2015، اتخذ واضعو السياسات العديد من الإجراءات لتعزيز تنمية القطاع الخاص، لا سيما في البلدان النامية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وينطوي أحد المجالات التي أحرز فيها تقدم على الاستثمار المستدام: فقد أصبح تقديم الشركات للتقارير المتعلقة بالاستدامة اتجاها عاما، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، وسُجلت زيادة ملحوظة في الاستثمار المستدام. وثمة مجال ثان من مجالات التقدم يتمثل في الشمول المالي، حيث أدت الحلول الرقمية إلى توسع كبير في الخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت حكومات عديدة إصلاحات لتشجيع تنظيم المشاريع وتخفيف الأعباء التنظيمية (وإن كان التركيز أقل على ضمان ألا تؤثر هذه الإصلاحات تأثيرا سلبيا على الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة).

28 - وشهدت مجالات أخرى تقدما محدودا بدرجة أكبر. ولم تتحقق توقعات الاستثمار الخاص في البنى التحتية، وما زال الاستثمار المباشر الأجنبي يغفل العديد من البلدان النامية. ويحدث هذا على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، مثل إنشاء صكوك مالية مختلطة (انظر الفرع ثالثا - جيم، أدناه بشأن التعاون الإنمائي الدولي). وهذا يؤكد الحاجة إلى نهج وجهود جديدة في هذه المجالات.

29 - ومنذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، اتخذ نحو 80 بلدا ما يقرب من 200 تدبير لتحسين الإقرارات المتصلة بالاستدامة على مستوى الشركات (60 في المائة منها تدعو إلى تقديم إقرارات إلزامية)[1]. وفي عام 2020، نشرت 92 في المائة من الشركات المدرجة في مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" تقريرا عن الاستدامة، مقارنة بنسبة 20 في المائة فقط في عام 2011. بيد أن كثرة أطر الإبلاغ حدت من استخدامها. وتضمنت خطة عمل أديس أبابا التزاما "[بال] عمل من أجل تنسيق مختلف المبادرات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية المستدامة". وفي عام 2021، أنشأت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التي تضع معايير محاسبية تحكم كيفية الإبلاغ عن معاملات الشركات في البيانات المالية، مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة لتعزيز التقارب بين الأطر الحالية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. بيد أن ثمة مخاطر تتمثل في احتمال أن تستمر كل ولاية قضائية في اعتماد نهجها الخاص، مما يصعّب إجراء المقارنات. والتعاون الدولي هو السبيل الوحيد للتصدي لهذا المخاطر وتحديد أساس مرجعي مشترك، وهو ما من شأنه أن يحد من أعباء الإبلاغ ويجعل المعلومات أكثر جدوى في الوقت نفسه.

(1) Principals for Responsible Investment database، يمكن الاطلاع عليها من الرابط www.unpri.org/policy/regulation-database (تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر 2021).

كما اقترح التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، الذي دعا إلى عقده الأمين العام، وضع مقاييس أثر محددة القطاع لقياس مساهمات الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

30 - وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الحكومات أيضا بتعزيز الحوافز على طول سلسلة الاستثمار، بحيث تكون متسقة مع مؤشرات الأداء الطويل الأجل والاستدامة. ومنذ ذلك الحين، قام المستثمرون بشكل متزايد بدمج المسائل المتعلقة بالبيئة والحوكمة والمسائل الاجتماعية في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتكاثرت منتجات الاستثمار المستدام. فعلى سبيل المثال، زاد إصدار السندات "التي تحمل علامة الاستدامة" بمعامل 19 في الفترة بين عامي 2015 و 2021، ليتجاوز 1 تريليون دولار. كما أكد العديد من الدراسات الاستقصائية اهتمام المستثمرين بمواءمة استثماراتهم مع أهداف الاستدامة. ومع ذلك، فقد زادت المخاوف بشأن التمويه الأخضر نتيجة لادعاءات الاستدامة المضللة من قبل الشركات والمشاركين في الأسواق المالية. ويؤدي التنظيم دورا رئيسيا في دعم زخم الاستثمار المستدام والحفاظ على الثقة. وينبغي للحكومات أيضا أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها ترجمة ممارسات الاستثمار المستدام إلى أثر أكبر في الاقتصاد الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تحليل الكيفية التي يمكن أن يفيد بها الاستثمار المستدام البلدان النامية بدرجة أكبر، ولا سيما البلدان ذات الأسواق الرأسمالية المتخلفة.

31 - واتسع أيضا نطاق الشمول المالي بشكل كبير منذ عام 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى توفير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وفي عام 2021، كان لدى 76 في المائة من البالغين حسابات في مصارف أو في مؤسسات خاضعة للتنظيم، بزيادة قدرها 25 نقطة مئوية مقارنة بعام 2011، في حين تقلصت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات في مختلف الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية[3]. بيد أن الإقبال على التكنولوجيا لم يخل من تحديات خاصة به (انظر الفرع ثالثا - زاي، أدناه المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات). وما زال حصول الشركات الصغيرة على التمويل من الأهداف التي لم تتحقق بعد. ولا تزال التحديات الهيكلية تعوق تمويل هذه الشركات. وستتوقف الحلول المطروحة لمواجهة هذه التحديات على الظروف المحلية، ولكنها يمكن أن تشمل الاستفادة من البصمات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتسهيل تقييم الائتمان وتعزيز الخطط العامة لضمان الائتمان.

32 - وخفضت التكنولوجيا أيضا تكلفة التحويلات المالية - وإن لم يكن ذلك بدرجة كافية لبلوغ هدف الوصول بالتكلفة إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحوّل. ولكن الجهود الرامية إلى خفض تكلفة التحويلات اصطدمت بالجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تتطلب مزيدا من الشفافية فيما يتعلق بأصحاب الحسابات. وهذا يؤدي إلى نشوء مسائل عملية يواجهها المهاجرون الذين يفتقرون إلى وثائق الهوية المناسبة ويزيد من تكاليف الامتثال للوائح التنظيمية التي تتكبدها لمؤسسات المالية، التي قد تقرر الخروج من قطاعات سوقية أقل ربحاً. وسيتعين على واضعي السياسات تحقيق التوازن الصحيح بين تشجيع الابتكار والتصدي للمخاطر الجديدة، فضلا عن العواقب غير المقصودة.

---

(2) انظر https://gisdalliance.org/sites/default/files/2021-10/GISD%20Recommendations%20on%20SDG-related%20Disclosure%20Final.pdf.

(3) World Bank, *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, D.C., 2022). يمكن الاطلاع عليها من الرابط www.worldbank.org/en/publication/globalfindex.

33 - ولتحفيز النمو وتحويل الاقتصادات، تحتاج البلدان إلى تعبئة الاستثمارات في القدرات الإنتاجية. وفي توافق آراء مونتيري وخطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء بتهيئة أجواء استثمارية شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. ونفذت البلدان إصلاحات في هذا المجال لتشجيع تنظيم المشاريع وتخفيف العبء التنظيمي. ويقوم تحسن أعداد الشركات المسجلة حديثا على الصعيد العالمي منذ عام 2015[4] شاهدا على أن الإصلاحات يمكن أن تؤتي ثمارها. بيد أن واضعي السياسات بحاجة إلى تقييم اللوائح التنظيمية بطريقة متكاملة، والتحقق من أثر إجراءات السياسة العامة على الأعمال التجارية وكذلك على التنمية المستدامة (من قبيل أثرها على حقوق العمال، وحقوق الإنسان، والاعتبارات الجنسانية، والبيئة والصحة، والتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك)، على النحو المبين في منهجية إطار التمويل الوطني المتكامل. وستتمثل التحديات التي تواجه واضعي السياسات في السنوات القادمة في إيجاد طريقة لتحفيز الأنشطة التجارية مع ضمان عملها من أجل الجميع.

34 - ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز بيئات الأعمال، انخفض تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في عام 2021 مقارنة بعام 2015، ولا تزال الصناعات الاستخراجية هي الهدف الرئيسي لهذه الاستثمارات. وبوجه عام، تغير المشهد الاستثماري تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب كل من الصدمات الخارجية، مثل الجائحة، والتغيرات الهيكلية في الإنتاج الدولي الناجمة عن اعتماد التكنولوجيات الرقمية. كما تركز الشركات المتعددة الجنسيات بشكل أكبر على قدرة سلاسل القيمة الخاصة بها على الصمود. وتؤثر هذه الاعتبارات على قراراتها الاستثمارية، بما في ذلك تحديد موقع الإنتاج. وفي المستقبل، تحتاج البلدان إلى إعادة تقييم سياسات الاستثمار الوطنية، في حين يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للبلدان التي يسقطها مستثمرو القطاع الخاص من حسابهم.

35 - ولم يكن هناك إقبال كبير أيضا على الاستثمار الخاص في البنى التحتية منذ عام 2015 لبناء قدرات البلدان على تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال، على الرغم من العديد من المبادرات الدولية في هذا المجال. وهذا يوفر لواضعي السياسات فرصة لتبيّن الواقع المتعلق بآفاق الاستثمارات الخاصة، التي قد لا تكون مناسبة لجميع قطاعات البنية التحتية، ولا سيما مع أخذ الظروف المحلية في الحسبان. وبالنسبة للمستقبل، يتعين على الحكومات وشركاء التنمية أن تبتعد عن السرديات التي تدعو إلى الاستثمار الخاص في البنية التحتية بسبب القيود المالية. وبدلا من ذلك، وكما هو مبين في خطة عمل أديس أبابا، فإنهم بحاجة إلى التركيز على تحفيز الاستثمار الخاص في المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها دورا إيجابيا أكبر، على سبيل المثال في المشاريع التي تتسم بتدفق الإيرادات بصورة واضحة ومحددة (مثل توليد الطاقة)، مع الاعتراف بالحاجة الملحّة إلى معالجة أوجه القصور في تقديم خدمات البنية التحتية العامة، مثل أطر المساءلة الضعيفة أو غير الملائمة.

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

36 - أبرزت جائحة كوفيد-19 والأزمات المناخية الدور الهام للمساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها تدفقا معاكسا للدورات الاقتصادية. وبينما بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية مستويات قياسية جديدة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، ما زالت الجهات المانحة لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

(4) معلومات مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى بيانات البنك الدولي (عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 000 1 من الأشخاص الذين هم في سن العمل)، متاحة عن 117 بلدا في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2020.

كما لم يتم الوفاء بالالتزامات المناخية وكان هناك ركود في فعالية التنمية. ومع ذلك، أحرز تقدم بشأن زيادة الإقراض من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتزايد الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه المصارف الإنمائية العامة. وزاد أيضا استخدام أدوات التمويل المبتكرة منذ أن سلط الضوء عليه لأول مرة في توافق آراء مونتيري. وزادت أيضا مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتكمّل بذلك الجهود المشتركة بين الشمال والجنوب.

37 - ومنذ عام 2015، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل تدريجي، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021 حيث بلغت 179 بليون دولار بسبب دعم أنشطة التصدي لجائحة كوفيد-19. كما وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا إلى مستوى تاريخي بلغ 31 بليون دولار في عام 2021، لتفي بالالتزام المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا بعكس اتجاه التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ومع ذلك، لم تواكب هذه الزيادة التاريخية الاحتياجات والمطالب المتزايدة الناجمة عن الجائحة. فقد استمر إخفاق المانحين، مجتمعين، في الوفاء بالتزامهم بتقديم 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وفي عام 2021، لم يحقق كلا الهدفين أو يتجاوزهما سوى أربعة مانحين هم: الدنمارك ولوكسمبورغ والنرويج والسويد.

38 - وقد زاد ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي من الضغوط، بما في ذلك زيادة الاحتياجات الإنسانية. بيد أنه من أجل دعم أوكرانيا ولاجئيها، يقوم بعض المانحين بتحويل مسار المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت تصبّ في دعم بلدان و/أو مناطق أخرى. وهناك أيضا مخاوف من أن قواعد قياس المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك كجزء من جهود تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية، قد تضخم "الأرقام الكلية"، من قبيل إحصاء التبرعات بلقاحات كوفيد-19 التي يتم الحصول عليها من فائض العرض المحلي، واحتساب ارتفاع تكاليف استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة، وإدراج الديون التي أعيدت جدولتها أوتم الإعفاء منها. ومن الأهمية بمكان أن يرفع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية مستوى التزاماتهم بتقديم هذه المساعدة وأن يفوا بها، بتوفير موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك لأقل البلدان نموا.

39 - وتراجع تقديم شروط ميسرة لأقل البلدان نموا، مع انخفاض متوسط عنصر المنح، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من المنح لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة. كما أبلغت معظم البلدان النامية المشاركة في الدراسة الاستقصائية التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي للفترة 2022/2021 عن عدم حدوث تحسن في الحصول على موارد التعاون الإنمائي بشروط ميسرة أثناء الجائحة[5].

40 - وأكدت البيئة المتغيرة والمخاطر النظمية المتزايدة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا ضرورة مراعاة مواطن الضعف عند توفير سبل الحصول على التمويل الميسر. وقد تم تسليط الضوء على ذلك خلال جائحة كوفيد-19، حيث تراجعت بعض البلدان مرة أخرى إلى فئة الدخل المنخفض. وتستند الأهلية للحصول على نوافذ الإقراض الميسر في المقام الأول إلى نصيب الفرد من الدخل، على الرغم من

(5) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *2022 Development Cooperation Forum (DCF) Survey Study: Navigating COVID-19 recovery and long-term risks*. يمكن الاطلاع عليها من الرابط: www.un.org/development/desa/financing/document/2022-development-cooperation-forum-dcf-survey-study-navigating-covid-19-recovery-and-long.

أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ما فتئت تدرج عناصر ضعف إضافية. وينبغي للجهات المانحة أن تستخدم معايير الضعف بطريقة متسقة ومنهجية بوصفها مكملا لاستخدام الدخل القومي الإجمالي.

41 - وارتفع الإقراض من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشكل كبير منذ عام 2015 إلى 96 بليون دولار في عام 2020، مع توقع المزيد من الارتفاع خلال عام 2021. وفي حين تستفيد أقل البلدان نموا من موارد الإقراض الميسر التي توفرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، توفر نوافذ الإقراض غير الميسر التي تتيحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قناة حيوية للبلدان المتوسطة الدخل للحصول على تمويل طويل الأجل بأسعار أكثر إغراء من تلك التي يوفرها الاقتراض التجاري. وزيادة موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بطرق من بينها ضخ رأس المال، لها أهمية بالغة لتلبية الطلبات المتزايدة. وعلى النحو الذي دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، ينبغي النهوض بنهج تحقيق الاستفادة المثلى من الميزانيات العمومية حيثما أمكن ذلك. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تعتبر بالفعل من الجهات المعتمدة الحائزة لحقوق السحب الخاصة، أن تضع آليات لتيسير توجيه حقوق السحب الخاصة، وهو ما يمكن أن يزيد من أثرها الإنمائي.

42 - وقامت المصارف الإنمائية العامة بدور أساسي في دعم جهود التصدي لأزمة كوفيد-19. ويمكن زيادة تعزيز نظام المصارف الإنمائية العامة، مثلا من خلال التمويل المشترك وتوسيع نطاق دعم قدرات المؤسسات الوطنية. ويمكن أن تستفيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بدورها، من إلمام المصارف الوطنية بدقائق أمور الأسواق المحلية.

43 - وعلى نحو ما تم تأكيده في خطة تمويل التنمية منذ توافق آراء مونتيري، يمكن أن تساعد أدوات المالية العامة المبتكرة في تعزيز جهود التعاون الإنمائي. وتتراوح هذه الأدوات بين استخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، والضرائب التضامنية وصناديق التمويل الجماعي، وسندات الدين المبتكرة، والتمويل المختلط. وقد أحرز تقدم في العديد من المجالات منذ توافق آراء مونتيري، مثل استخدام التزامات السوق المسبقة لتمويل اللقاحات واستخدام حقوق السحب الخاصة، وإن كان ذلك جزئيا استجابة للأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-19. ونجحت الضرائب التضامنية في تمويل المرفق الدولي لشراء الأدوية (للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا)، رغم عدم تنفيذ المقترحات المتعلقة بفرض ضريبة على المعاملات المالية.

44 - وقد زاد التمويل المختلط، الذي يستخدم الأموال العامة لحشد التمويل الخاص، بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنه لا يزال دون التوقعات. وزادت المبالغ التي تم حشدها من القطاع الخاص من خلال إجراءات التدخل الرسمية لتمويل التنمية. بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 53,8 بليون دولار في عام 2020. وفي ظل محدودية الموارد الرسمية، يمكن لنهج متمايز يستند إلى الحاجة وإمكانية تحقيق الأثر الإنمائي أن يزيد من فعالية التمويل المختلط. ويمكن أيضا النظر في استخدام أدوات مختلفة، مثل الضمانات وآليات تحويل المخاطر. ومع ذلك، من المهم للغاية أن تطبق مبادئ التمويل المختلط المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، مثل تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وتوفير الحد الأدنى من الشروط التيسيرية. ويمكن أن تساعد أطر التمويل الوطنية المتكاملة أيضا صانعي السياسات على النظر في التمويل المختلط مقابل الخيارات الأخرى.

45 - ويمثل وضع إطار مفاهيمي أولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب طفرة في قياس هذا التعاون. ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتوسع من حيث النطاق والحجم والامتداد الجغرافي. وينبغي للجهات المقدمة للخدمات في الجنوب أن تستمر في النهوض بعملها المتعلق بقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

46 - وأثرت أزمة كوفيد-19 على تحقيق هدف تمويل العمل المناخي بمبلغ 100 بليون دولار، والذي تم الاتفاق عليه في عام 2015. وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في عام 2021، اتفق المشاركون على تحديد هدف جديد بشأن تمويل العمل المناخي بحلول عام 2025، بدءا من حد أدنى قدره 100 بليون دولار. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي على وجه السرعة بالتزاماتها المتعلقة بتمويل العمل المناخي؛ وينبغي لجميع الجهات المقدمة للتمويل أن تفي بالالتزام الجديد بمضاعفة تمويل التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2025 وأن تولي أيضا الأولوية لتوفير التمويل بالمنح لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

47 - وقد دعا الأمين العام إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية المشاعات العالمية وتقديم المنافع العامة العالمية على أساس تعددية الأطراف القائمة على مزيد من التشابك والشمولية والفعالية. وهناك جهود جارية لقياس تمويل هذه الجهود. وقد أقر الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي بأهمية قياس الجهود العالمية والإقليمية.

48 - وأبرزت أزمة كوفيد-19 أيضا الحاجة إلى مزيد من التعاون الإنمائي القائم على الوعي بالمخاطر لدعم استجابة البلدان النامية السريعة للأزمات وحالات الطوارئ في المستقبل[6]. وينبغي للتعاون الإنمائي الدولي أن يدعم البلدان النامية في الحد من مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود عن طريق تعزيز قدراتها على التأهب للمخاطر وإدارتها والحد منها حيثما أمكن ذلك.

49 - وتؤكد الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 أهمية المبادئ المتعلقة بفعالية التعاون الإنمائي وجدواها. وقد تضاءل التركيز على تلك المبادئ منذ وضع خطة عمل أديس أبابا. وازدادت شفافية المعونة إلى حد ما، ولكن لم يحرز أي تقدم بشأن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وفي حين أحرز تقدم في تحرير المعونة من القيود منذ عام 2015، فقد انتكست المكاسب في السنوات الأخيرة. ويكتسي تعزيز التنسيق بين الشركاء في التنمية أهمية بالغة للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية وتزداد ترابطا وتعقيدا. وسيكون الاجتماع الثامن الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين في آذار/مارس 2023 فرصة للنهوض بهذه المسائل.

دال - التجارة الدولية بوصفها قوة دافعة للتنمية

50 - لقد تطور السياق المحيط بالتجارة الدولية بشكل كبير منذ عام 2015، ما يستدعي اتخاذ إجراءات من جانب واضعي السياسات وتجديد التعاون الدولي. وسيتعين على البلدان أن تتصدى لتحديات كبرى، من قبيل إبقاء التجارة الدولية مفتوحة، والتصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، وجعل التجارة الدولية أكثر شمولا. وسيؤدي تغير المناخ والتحول الرقمي أيضا إلى تغيير أنماط التجارة وسيتطلبان إجراء تعديلات من جانب الجهات الفاعلة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، بدأت البلدان بالفعل في إصلاح اتفاقات التجارة والاستثمار لتحسين مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.

(6) المرجع نفسه.

51 - وقد أدت الأزمات الأخيرة إلى اتخاذ تدابير حمائية، مثل فرض قيود على تصدير المنتجات الطبية والغذائية. ونتيجة لذلك، أصبحت البلدان أكثر ترددا في الاعتماد على بلدان أخرى فيما يتعلق بالواردات الهامة وباتت تبحث عن سبل لزيادة الإنتاج المحلي. كما تعيد الشركات التفكير في سلاسل القيمة العالمية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات. ويترتب على هذا في كثير من الأحيان تقصير سلاسل القيمة وتنويع مصادر الإمداد. ومع ذلك، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل بلد في جميع المجالات ليس ممكنا ولا مستصوبا. وعلى نحو مماثل، ستتأثر التنمية سلبا إذا توقفت الشركات الكبرى عن توسيع سلاسل القيمة لتشمل الاقتصادات الأقل تقدما. ومن الضروري أن تستعيد البلدان الثقة في أن النظم التجارية ستظل مفتوحة عندما تقع الأزمة المقبلة.

52 - لقد عانى النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية من تحديات لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة. وبينما مكن النظام من خفض الحواجز التجارية لعقود، فقد حدثت مؤخرا زيادة ملحوظة في التدابير المقيدة للتجارة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، فضلا عن إحراز تقدم محدود في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. بيد أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية جددت بعض الثقة في قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على توفير حلول للتحديات العالمية. وتوصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاقات بشأن بعض القضايا، بما في ذلك التنازل الجزئي عن براءات اختراع لقاحات كوفيد-19 والإعانات المقدّمة لمصائد الأسماك. بيد أن قدرة منظمة التجارة العالمية على حل المنازعات التجارية بين الأعضاء لا تزال ضعيفة بسبب الشلل الذي أصاب هيئة الاستئناف التابعة لها، التي لم يعد لديها ما يكفي من الأعضاء للبت في المنازعات التجارية. وللحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه، سيتعين على البلدان أن تسعى للتوصل إلى حلول توفيقية خلال المؤتمر الوزاري المقبل. وفي حال تعذر ذلك، ستصبح النظم التجارية أكثر تشرذما وتعقيدا، ومن المرجح أن يقلل ذلك من إمكانات النمو الاقتصادي للتجارة الدولية.

53 - وعلى الرغم من الالتزامات الدولية بمضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020، فقد ظلت مستقرة نسبيا عند حوالي 1 في المائة، وهو تقريبا نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2011. ويستدعي عدم إحراز تقدم في هذا الصدد إعادة تقييم النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي لدعم مشاركة البلدان الأقل تقدما في التجارة الدولية. ومن غير المرجح أن يتغير الوضع إذا ظل المجتمع الدولي يطبق نفس الوصفات وإذا لم تُتخذ إجراءات إضافية على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى تحسين إدماج جميع البلدان، من الضروري أيضا أن تفيد التجارة الدولية جميع شرائح السكان داخل البلد الواحد، في شكل زيادة مشاركة المرأة في التجارة العالمية، على سبيل المثال. وجعل التجارة أكثر شمولا للجميع يتطلب أيضاً سد ما يوجد في تمويل التجارة من فجوات تؤثر بشكل غير متناسب على المؤسسات التجارية الصغيرة والبلدان التي لم تندمج تماما في النظام المالي الدولي.

54 - وقد ازدهرت التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر الإنترنت خلال الجائحة. ويمكن أن يتيح ذلك فرصا تجارية لشركات في البلدان النامية تسعى إلى الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، أو شركات تطور خدمات تقدم رقميا (مثل الخدمات الحاسوبية). بيد أن ذلك يتطلب معالجة الفجوة الرقمية المستمرة داخل البلدان وفيما بينها وضمان توزيع الفوائد الاقتصادية توزيعا عادلا. وعلى سبيل المثال، تستطيع الجهات الفاعلة المهيمنة في مجال التجارة الإلكترونية أن تملي شروطها على الشركات التي تستخدم منصاتها، وبالتالي الحصول على حصة غير متناسبة من الأرباح وتقليل فوائد التجارة التي

يجنيها المصدّرون. ولمعالجة الآثار السلبية للسلوك الاحتكاري، تحتاج البلدان إلى إعادة النظر في أدواتها السياساتية في مجال المنافسة، بينما يحتاج المجتمع الدولي إلى مواجهة السلوكيات الساعية إلى الكسب الريعي على الصعيد العالمي.

55 - ومن المرجح أن يبرز بقدر أكبر تأثير مشكلة تغير المناخ الملحة على التجارة في المستقبل. وقد يرغب واضعو السياسات في تسريع خفض بصمة الكربون المرتبطة بنقل البضائع من خلال وضع سعر للانبعاثات الناجمة عن الشحن البحري، على نحو ما نوقش مؤخرا في المنظمة البحرية الدولية. وقد يحاول المزيد من البلدان أيضا تثبيط نقل الإنتاج إلى البلدان التي تتبع أساليب إنتاج أكثر كثافة في استخدام الكربون من خلال تسوية سعر انبعاثات الكربون بين المنتج المحلي والمستورد. ومع ذلك، يمكن أن يشكل هذا عقابا للمنتجين من البلدان الفقيرة التي لديها تكنولوجيا خضراء محدودة. وللحفاظ على التجارة بوصفها محركا للتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى التعجيل بنقل التكنولوجيا الخضراء ومساعدة البلدان النامية على الحد من محتويات الكربون في صادراتها.

56 - وأدخلت البلدان تدريجيا إصلاحات على اتفاقات الاستثمار للحفاظ على الحيز التنظيمي وتشجيع الاستثمار المستدام، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. ويشمل ذلك إضافة أحكام تحمي الحيز السياساتي اللازم للبلدان، من قبيل الاستثناءات العامة اللازمة لحماية الصحة العامة أو البيئة، بالإضافة إلى وضع أحكام لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقامت البلدان أيضا بإصلاح إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في الاتفاقات الجديدة أو حذفتها تماما. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان في إيجاد التوازن الصحيح بين حماية المستثمرين والحرية التنظيمية. وسيستغرق إصلاح العدد الكبير من اتفاقات الاستثمار الدولية (الذي يبلغ 288 3 حاليا) بعض الوقت وقد يتطلب دعما إضافيا من المجتمع الدولي للبلدان ذات القدرات المحدودة.

هاء - الدين والقدرة على تحمله

57 - يشكل الاقتراض السيادي أداة مهمة لتمويل الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وتمكين السياسة المالية المعاكسة للتقلبات الدورية، من قبيل تدابير التصدي للجائحة في عامي 2020 و 2021. غير أن هذا الدين، إذا لم يُحسَن استخدامه، يمكن أن يُقيِّد الحيز السياساتي ويهدد الاستقرار المالي. وكانت إدارة الديون السيادية ومواجهة أزمات الديون بندا رئيسيا في خطة تمويل التنمية منذ توافق آراء مونتيري، حيث تتضمن خطة عمل أديس أبابا التزامات بمنع الأزمات وحلها بفعالية وإنصاف عند وقوعها. ومنذ عام 2015، أحرز بعض التقدم في هذين المجالين، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وإنشاء الإطار المشترك، وزيادة شفافية الديون. بيد أن التقدم المحرز لم يواكب التحديات المتزايدة المتصلة بالديون وأسواق الديون الأكثر تعقيدا.

58 - ومنذ عام 2015، ازدادت مواطن ضعف البلدان النامية المتعلقة بالديون بشكل مطرد في البداية، ثم تسارعت مع تأثير الجائحة. وأدى تباطؤ النمو العالمي والصدمات الشديدة، وارتفاع تكاليف التمويل، واستمرار العجز الأولي في العديد من البلدان، إلى زيادة مستويات الدين في جميع البلدان النامية حتى عام 2019. وأدت صدمة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه العوامل المسببة للمخاطر ومضاعفة مواطن الهشاشة، وصحبتها زيادة إضافية كبيرة في الديون. وارتفع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 106 إلى 125 في المائة في المتوسط بين عامي 2015 و 2021 في البلدان المتقدمة النمو، ومن 45 إلى

64 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، ومن 45 إلى 57 في المائة في أقل البلدان نموا، ومن 80 إلى 112 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، أصبح نحو 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل الآن معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، أو تعاني بالفعل من هذه الحالة، حيث أصبحت نسبة الدين العام من الناتج المحلي تتجاوز ضعف النسبة المسجلة في عام 2015. وربع البلدان المتوسطة الدخل معرضة بشدة لخطر حدوث أزمة مالية. وهذه تقييمات سابقة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي في عام 2022.

59 - ويستدعي هذا السياق العالمي المليء بالتحديات الشديدة المتمثلة في الصدمات الخارجية المتكررة خفض التزامات سداد الديون وتخفيف عبء الدين عن كاهل البلدان المحتاجة. وركز الدعم الدولي لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن أعباء الديون أثناء الجائحة على توفير متنفس للبلدان المنخفضة الدخل، وذلك أساسا من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين ونادي باريس بشأن الدين الرسمي الثنائي. وفي حين أن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وفرت مهلة مؤقتة، وأجلت خدمة ديون تبلغ نحو 13 بليون دولار، فلم يكن من الممكن أن تحول دون تخفيض النفقات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في أفقر البلدان؛ كما أنها استبعدت العديد من البلدان النامية الضعيفة. وقد زاد الاهتمام بالديون المخصصة للاستثمار في مكافحة تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، ولكن المبادرات لم تبلغ بعد النطاق المطلوب. والآن مع انتهاء صلاحية مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، واستئناف سداد خدمة الدين، وتأزم الأوضاع المالية - كل ذلك في الوقت الذي زادت فيه الاحتياجات غير الملباة لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - قد يلزم استكشاف المزيد من سبل تخفيف عبء الدين، على سبيل المثال في شكل مبادرة لتخفيف عبء الديون ذات الصلة بالأهداف، لكي تتمكن البلدان من تجنب حالات التخلف عن السداد المكلفة والمطوّلة وتوفير حيز مالي للاستثمارات في التعافي، والعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

60 - وإن إخفاق الإطار المشترك في أن يتيح إعادة الهيكلة ولو لمرة واحدة بعد مرور أكثر من عام ونصف على استحداثه يلقي الضوء على أوجه القصور التي ينطوي عليها الهيكل الحالي، وينذر بحدوث حالة مديونية حرجة أوسع انتشارا، إذا ما وقعت أزمة نظمية. وهناك أيضا مسائل تتعلق بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى أدوات عملية لتحفيز أو فرض مشاركة القطاع الخاص، لأنه بدون اتخاذ إجراء، لن تجد الجهات الفاعلة من القطاع الخاصة عموما ما يحفزها على المشاركة في عمليات إعادة الهيكلة. وسيلزم أيضا وضع عمليات إعادة الهيكلة الشاملة على نحو يعالج مسألة الديون المستحقة للأطراف المتعددة؛ وسيحتاج حاملو الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى توفير موارد كافية لتمكينهم من المشاركة.

61 - وبالإضافة إلى معالجة أوجه القصور في الإطار المشترك، ينبغي النظر على وجه الاستعجال في إجراء إصلاح أوسع نطاقا لهيكل الديون الدولي لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة وتدهور أوضاع التمويل على الصعيد العالمي، بالاعتماد على خيارات الإصلاح الرامية إلى تحسين تسوية الديون السيادية، التي نوقشت منذ فترة طويلة ولكن لم يحرز تقدم في تنفيذها حتى الآن. وفي غياب الحلول القانونية، هيمن تحسين الترتيبات التعاقدية على الجهود الرامية إلى تحسين فعالية جهود حل أزمة الديون. وتتضمن نسبة متزايدة من السندات السيادية بنودا معززة للعمل الجماعي تيسر مشاركة الدائنين في عمليات إعادة الهيكلة. بيد أن بنود العمل الجماعي المعززة ما زالت غير مدرجة في 50 في المائة من السندات المتداولة وكذلك الديون غير المشمولة بسندات. وفي مشهد تختلط فيه أنواع الدائنين بشكل متزايد، يظل التنسيق بين الدائنين

(الرسميين والتجاريين) محفوفا بالمصاعب. ويمكن للمداولات بشأن هذا الموضوع، في السياق الحالي، أن تعطي زخما جديدا لهذه المناقشة، بما في ذلك مقترحات محددة في مجال السياسة العامة.

62 - وينبغي أيضا أن تسترشد أي خطوات تتخذ قي مواجهة الأزمة الحالية بهدف يرمي إلى منع حدوث أزمات ديون في المستقبل، تمشيا مع الالتزامات الواردة في نتائج مؤتمرات تمويل التنمية. ففي المقام الأول، كان تعزيز شفافية الدين محور تركيز رئيسيا للمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، لا تزال تغطية البيانات المتعلقة بالديون وشفافية هذه البيانات تشكلان تحديا. وهناك حاجة إلى دعم إضافي للقدرات، وزيادة تنسيق جمع البيانات، وامتناع الدائنين عن وضع شروط تتعلق بالسرية لزيادة تعزيز الشفافية والسماح للقدرة على إدارة الديون بمواكبة التعقد المتزايد.

63 - وثانيا، من شأن اعتماد أدوات مالية تربط خدمة سداد الدين بالظروف الاقتصادية أن يسهم إسهاما كبيرا في منع حدوث أزمات الديون. وحتى الآن، لم تستخدم هذه البنود المربوطة بالحالة الاقتصادية إلا نادرا، سواء في الديون الرسمية أو التجارية. وكخطوة أولى، ينبغي إدراج هذه البنود في صكوك الإقراض الرسمي، بما في ذلك من خلال إقرار صحائف شروط موحدة.

64 - وثالثا، من شأن مراعاة مواطن الضعف ومتطلبات الاستثمار في العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أكثر منهجية في أطر التمويل الدولية أن يسهم أيضا في الحد من مخاطر الديون. وترتكز الممارسة العرفية الحالية للمالية العامة الدولية في المقام الأول على نصيب الفرد من الدخل. ويجري اتخاذ خطوات متنوعة لتجسيد مواطن الضعف على نحو أفضل وتعديل المقاييس والتقييمات القائمة أساسا على الدخل. ويمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، الذي تعكف الأمم المتحدة على وضعه حاليا، أن يكمل الجهود الجارية وأن يسهم في النظر بصورة أكثر منهجية في مواطن الضعف، كما هو الحال مثلا في تخصيص التمويل بشروط ميسرة وفي تقييم القدرة على تحمل الدين (ومن ثم مدى توافر عنصر التيسير في مزيج التمويل ومعايرة احتياجات إعادة الهيكلة).

واو - معالجة المسائل النُظُمية

65 - في توافق آراء مونتيري، سلمت الدول الأعضاء بأهمية استكمال جهود التنمية الوطنية ببيئة اقتصادية دولية مواتية - ما يتطلب تعزيز اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية - استنادا إلى تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية. وتوسع خطة عمل أديس أبابا الدعوة إلى الاتساق لتشمل طائفة أوسع من مجالات السياسة العامة تغطي كامل نطاق الأبعاد الاقتصادية/المالية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاستثمار والتنمية والسياسات الاجتماعية والمؤسسات والبرامج المعنية بالبيئة.

66 - وقد استخدم البعض مصطلح "اللانظام"[7] لوصف المجموعة القائمة من الأطر والقواعد المالية الدولية والمؤسسات والأسواق، التي تطورت بالتزامن مع مراحل مختلفة من العولمة الاقتصادية، وحدث ذلك في كثير من الأحيان بطريقة مخصصة واستجابة للصدمات والأزمات الاقتصادية والمالية. وبينما أحرز تقدم فيما يتعلق بالعديد من الالتزامات الإصلاحية - خاصة فيما يتعلق بالتنظيم المالي وبعض إجراءات تعزيز

(7) José Antonio Ocampo, *Resetting the International Monetary (Non)System* (Oxford, Oxford University Press, 2017).

شبكة الأمان المالي العالمية، بما في ذلك الإصدار التاريخي لحقوق السحب الخاصة لعام 2021 – كان التقدم محدودا فيما يتعلق بالحوكمة واتساق النظام الدولي. ويشكل تغير المناخ والتحديات الصحية العالمية وآثار التقدم التكنولوجي السريع تحديات نظمية جديدة. ويشكل تزامن الأزمات العالمية تذكيرا صارخا بالفجوات وأوجه عدم الاتساق المتبقية في النظام المالي الدولي، وجوانب جديدة مثيرة للقلق.

67 - ويحتل صندوق النقد الدولي موقع الصدارة في ما يسمى شبكة الأمان المالي العالمية، التي تتضمّن أيضا ترتيبات مبادلة ثنائية وترتيبات تمويل إقليمية، أما على الصعيد الوطني، فهي تتضمّن احتياطيات البلدان من النقد الأجنبي. وبعد أن توسعت شبكة الأمان المالي العالمية بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 – بما في ذلك إصدار 183 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة في عام 2009 – وفرت إمكانية الوصول الطارئ إلى السيولة للعديد من البلدان خلال أزمة كوفيد-19. ومنذ عام 2020، واصل صندوق النقد الدولي إصلاح بعض تسهيلات الإقراض التي يوفرها واستحدث أدوات جديدة. وقد وفر الإصدار التاريخي لحقوق سحب خاصة في عام 2021 بقيمة 650 بليون دولار للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي سيولة إضافية دون خلق المزيد من الديون. ودعا كل من مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين إلى إعادة تخصيص عالمي طوعي لحقوق سحب خاصة غير مستخدمة تبلغ قيمتها 100 بليون دولار لمساعدة البلدان الأشد احتياجا. وأنشأ صندوق النقد الدولي صندوقا استئمانيا جديدا للصلابة والاستدامة بهدف توجيه حقوق السحب الخاصة نحو توفير تمويل ميسور التكلفة وطويل الأجل (حتى 20 عاما) لمساعدة كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة على بناء القدرة على الصمود والاستدامة في المجال الاقتصادي.

68 - ومع ذلك، ما زالت هناك فجوات في شبكة الأمان المالي العالمية، حيث لا يستطيع العديد من البلدان الوصول إلى مستوى أو أكثر من مستوياتها، وهناك قلق بشأن كفاية الموارد. وفي خضم تشديد أكثر حدة للسياسات النقدية والتحديات في ما يتعلق بميزان المدفوعات، قد تتعرض شبكة الأمان المالي العالمية قريبا لاختبار قاس مرة أخرى. ويلزم إعادة رسملة المؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التمويل الإقليمية. وينبغي السعي إلى إيجاد آليات بديلة لتوجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات المعتمدة الحائزة لحقوق السحب الخاصة، ويمكن استكشاف آليات جديدة للإصدار التلقائي/المرتبط بالحالة الاقتصادية لحقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات.

69 - وفي حين أن تدفقات رأس المال عبر الحدود توفر تمويلا هاما للتنمية المستدامة، فإن التدفقات ذات التوجه القصير الأجل والمتقلبة تعرض الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي لمخاطر، ما يؤثر في كثير من الأحيان على الاقتصاد الحقيقي. ويلزم أن توضع مجموعة الأدوات السياساتية الكاملة تحت تصرف واضعي السياسات حتى يعالجوا آثار التقلب في تدفقات رأس المال. وفي خطة عمل أديس أبابا، سلّمت الدول الأعضاء بأن التعديل الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي يمكن دعمه بتدابير تحوطية كلية واتخاذ تدابير لإدارة تدفقات رأس المال. وفي الاستعراض الذي أجراه صندوق النقد الدولي مؤخرا لنظرته المؤسسية لعام 2012 بشأن تحرير وإدارة تدفقات رأس المال، وسع الصندوق نطاق الظروف التي يرى أن من المناسب فيها اتخاذ تدابير وقائية ضد تدفقات رأس المال إلى الداخل. ويمكن لبلدان المصدر أن تساعد في الحد من الآثار السلبية غير المباشرة من خلال الإبلاغ عن التحولات في السياسات النقدية بطريقة واضحة

وشفافة. ويمكن أيضا أن تحد الجهود الرامية إلى تعزيز حوافز الاستثمار المستدام الطويل الأجل من تقلب تدفقات رأس المال.

70 - وأدت الإصلاحات التي أدخلت منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008 إلى زيادة استقرار النظام المالي الخاضع للتنظيم. وتمشيا مع الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا، تهدف اللوائح التنظيمية بشكل متزايد إلى تجنب العواقب غير المقصودة مثل زيادة صعوبة حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الخدمات المالية. بيد أن المخاطر ما فتئت تتزايد في مجالات لا تشملها هذه الإصلاحات، بما في ذلك الوساطة المالية غير المصرفية، والتكنولوجيات المالية المبتكرة، وبسبب عوامل غير اقتصادية مثل تغير المناخ. ويتعين على واضعي السياسات أن يتصدوا لهذه التحديات بسبل منها توسيع المظلة التنظيمية وفقا لمبدأ "نفس النشاط، ونفس المخاطر، ونفس القواعد". ويجب عليهم استعراض وتحديث القواعد التنظيمية الحالية، حسب الحاجة، من أجل التصدي للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والسلامة المالية من جراء تكنولوجيا الخدمات المالية والأصول المشفرة.

71 - لقد أصبح إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، في ظل الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية المتتالية، وتعرض تعددية الأطراف للخطر. ومع ذلك، ففي حين زاد تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير زيادة طفيفة في الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2015، ظلت حصص الأصوات ثابتة إلى حد كبير منذ ذلك الحين، ولا تزال الاقتصادات المتقدمة الكبرى تتمتع بحق النقض بحكم الواقع في مجالس صنع القرار في تلك المؤسسات.

72 - وقد أُحرز بعض التقدم على صعيد اتساق السياسات حيث يواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى الجهود الرامية إلى مواءمة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وتواصل الأمم المتحدة توفير منتدى شامل للتصدي للتحديات العالمية، والتوصل إلى توافق آراء متعدد الأطراف، وتعزيز اتساق السياسات. ومنذ عام 2016، ما فتئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي تعقد اجتماعاتها بدعوة من الأمين العام، تجمع آراء أكثر من 60 عضوا مؤسسيا وتساعد في صياغة تحليلات وتوصيات مشتركة لإدراجها في تقريرها السنوي بشأن *تمويل التنمية المستدامة*. وستواصل الأمم المتحدة زيادة تعزيز التنسيق مع المحافل المتعددة الأطراف الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال عملياتها الحكومية الدولية.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

73 - في توسعة كبيرة لتوافق آراء مونتيري، أدرجت الدول الأعضاء ضمن خطة عمل أديس أبابا العلم والتكنولوجيا والابتكار كوسيلة للتنفيذ من أجل التنمية المستدامة. والتزمت الدول الأعضاء بمعالجة أوجه عدم الإنصاف، وحفز البحث والابتكار من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع زيادة فرص الحصول على التكنولوجيات. وشهدت الفترة التالية لعام 2015 حدوث تقدم مهم في مجال الاتصال الإلكتروني، واستخدام التقنيات الرقمية (بما في ذلك التوسع الهائل في تكنولوجيا الخدمات المالية)، والتعاون الدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، ما زالت هناك ثغرات هامة، مع تفاقم الفجوات الرقمية، وعدم كفاية الدعم العالمي لتعزيز قدرات البلدان، والاحتياجات الكبيرة غير الملباة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

74 - وازداد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بشكل مطرد منذ عام 2015. وفي عام 2021، كان ما يقرب من 5 بلايين شخص (63 في المائة) من سكان العالم يستخدمون الإنترنت

– مقارنة بما عدده 3 بلايين شخص (41 في المائة) في عام 2015. وقد عجلت جائحة كوفيد-19 باعتماد التقنيات الرقمية في جميع المجالات. أما أولئك الذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى هذه التقنيات أو لا يستطيعون استخدامها (وهم غالبا من أكثر الفئات ضعفا في المجتمع) فقد زاد تسارع وتيرة الرقمنة من تكلفة إقصائهم. وقد كشف ذلك عن وجود فجوات رقمية بين البلدان وأدى إلى تفاقمها – حيث لا تزال أقل البلدان نموا خلف الركب. كما سلط الضوء على الفجوات في صفوف النساء والفئات الضعيفة، التي يتمتع كل منها بقدرات مختلفة من شأنها أن تستفيد من التحول الرقمي.

75 – ولسد الفجوات الرقمية، يتعين على واضعي السياسات ضمان الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت، والتدريب على المهارات الرقمية، ووضع السياسات المستهدفة لفئات محددة، منها النساء والفتيات. ويمكن لصناديق تعميم الخدمات وإمكانية الوصول إليها التي تتسم بحسن الإدارة والشفافية أن تساعد على تحقيق حصول الجميع على خدمات شبكة الإنترنت عريضة النطاق، بطرق من بينها تجميع مساهمات القطاع الخاص مع الأموال العامة. وينبغي استعراض الأطر التنظيمية وتعزيزها لمعالجة قضايا حوكمة البيانات (لأغراض من بينها تجنب تركز القوة السوقية)، والمساءلة عن المحتوى، والتمييز، وحقوق الإنسان. ويمكن أن يساعد الاتفاق الرقمي العالمي على ضمان اتساق المعايير العالمية.

76 – وقد ساهم التوسع الهائل في خدمات التكنولوجيا المالية في إحداث زيادة سريعة في الشمول المالي. فقد مكنت الأموال المتنقلة، على وجه الخصوص، من زيادة وتيرة امتلاك الحسابات واستخدامها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة بالنسبة للنساء. وأتاح التوسع في الخدمات المالية الرقمية خلال أزمة كوفيد-19 فرصة للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، لكنه أوجد أيضا مخاطر متزايدة يلزم أن يتصدى لها واضعو السياسات، بما في ذلك أشكال جديدة من الإقصاء والحوادث السيبرانية والاحتيال الرقمي. وينبغي تنظيم الخدمات المالية المبتكرة التي تشكل تهديدات محتملة للاستقرار المالي و/أو السلامة المالية وفقا لمبدأ "نفس النشاط، ونفس المخاطر، ونفس القواعد".

77 – وقد انعكست الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر تمكينا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في تزايد الالتحاق بالتعليم الجامعي وفي زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، ولكن ما زالت هناك تفاوتات. فعلى الصعيد العالمي، ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الجامعي من 36,9 في المائة إلى 40,2 في المائة في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2020. وفي أقل البلدان نموا، زاد معدل الالتحاق بوتيرة أبطأ، من 9,7 في المائة إلى 11,4 في المائة، ما تسبب في زيادة تخلّفها عن الركب. وتفوق معدلات التحاق النساء بالتعليم الجامعي معدلات التحاق الرجال عموما، ولكن ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان.

78 – ويجب تعزيز تبادل المعارف والتعاون الدولي – بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية – لتعزيز قدرات البلدان في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية أيضا أن يعكسوا اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار الذي حدث في الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2020 وبلغت نسبته 30 في المائة[8]. وقد تم تشغيل الأداتين اللتين توختهما خطة عمل أديس أبابا تشغيلا كاملاً، وهما آلية تيسير التكنولوجيا، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، حيث يعملان حاليا على تيسير الحوار

(8) في حين لا يوجد مقياس متفق عليه دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، تشير التقديرات إلى ارتفاع حاد في الالتزامات الثنائية منذ عام 2016، تلاه انخفاض حاد.

بشأن السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير آليات أخرى، مثل آلية التكنولوجيا التي اعتمدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في عام 2010، لتعزيز نقل التكنولوجيا الخضراء على وجه الخصوص. ووفقا لأول تقييم دوري لآلية التكنولوجيا، ثمة اعتراف متزايد بعملها وفوائدها المحتملة، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في عدد طلبات المساعدة التقنية التي وردت في عامي 2020 و 2021. بيد أن توفير التمويل الملائم والكافي لهذه الآليات ما زال يشكل تحديا (انظر FCCC/SBI/2022/INF.8).

رابعا - خاتمة

79 - في منتصف الطريق المفضي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أدت سلسلة من الهزات العالمية إلى تعطيل مسيرة التقدم المحرز في تمويل التنمية وكشفت عن أوجه قصور متجذرة في هيكل التمويل الدولي. وقد طُرحت خيارات سياساتية شملت جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا لمعالجة الأزمة وتناول مسألة التمويل وتحقيق تعاف شامل ومستدام ومتسم بالقدرة على الصمود. لكن عددا قليلا جدا منها حظي بتوافق دولي في الآراء وتم تنفيذه لتجنب حدوث انتكاسة حادة في آفاق التنمية المستدامة. وبدلا من إعادة البناء بشكل أفضل، لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من منع بروز مظاهر الانقسام الشديد في عالم ما بعد الجائحة - الأمر الذي زاد من تقويض دعم التعاون الدولي.

80 - وفي هذا السياق المليء بالتحديات، يواجه واضعو السياسات مهمة شاقة تتمثل في احتواء المخاطر القصيرة الأجل مع المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وبالنظر إلى أن العديد من التحديات الحالية هي تحديات عالمية بطبيعتها، من الضروري أن تستكمل الإجراءات الوطنية باستجابة دولية متناسبة، تكفلها شراكة عالمية متجددة على النحو المتوخى في نتائج مؤتمرات تمويل التنمية وبينها تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". وتمثل إعادة النظر في هذه الشراكة العالمية وتحديثها فرصة للتصدي للتحديات الراهنة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع العمل أيضا على إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف وقدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة.

81 - وتجمع عملية تمويل التنمية بين جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالسياسات الاقتصادية والتمويلية التي تعزز التنمية المستدامة على كامل نطاق الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. فتحديات اللحظة الراهنة، التي تعرض أهداف التنمية المستدامة للخطر، تستحق اهتمام وتركيز واضعي السياسات على أعلى مستوى.